

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1524

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، 21 كانون الثاني/يناير 2020، الساعة 15/15

الرئيس: السيد رشيد بلباقي.....(الجزائر)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-03975(A)



* 2 0 0 3 9 7 5 *

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1524 لمؤتمر نزع السلاح. وشكراً على حضوركم مرة أخرى بعد ظهر اليوم. كنتُ ذكرتُ في نهاية جلسة هذا الصباح أنه لا يزال هناك حوالي 10 متكلمين يرغبون في الحديث. ولذلك سأعطيهم الكلمة. المتكلم التالي في القائمة هو ممثل النمسا.

السيد مولر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم على تولي الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لعام 2020. وتؤيد النمسا جهودكم تأييداً تاماً. ونرحب على وجه الخصوص بنهج رؤساء المؤتمر الذين يعملون معاً حقاً عمل فريق واحد وبالملاحظات التي أبدتها في الجلسة السابقة الممثلون الآخرون للدول الأعضاء الست التي سوف تتولى الرئاسة في هذه الدورة.

وتؤيد النمسا بيان الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدليت به، سيدي الرئيس، بالنيابة عن الرؤساء الستة لهذه الدورة. ولما كانت النمسا أحد البلدان التي تشرف برئاسة المؤتمر في عام 2020، فإنني سأركز تدخلتي على بداية دورة هذا العام.

ففي العام الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تقع على عاتقنا مسؤولية خاصة لإثبات أن تعددية الأطراف أمر مهم. وفي عالمنا المترابط، كثيرة هي التحديات ذات التأثير العالمي في الوقت الراهن. ولا يمكن التغلب على التحديات العالمية من جانب واحد، بل لا بد لها من حلول عالمية.

ونزع السلاح حالة خاصة في هذا الصدد. وينبغي عدم التقليل من شأن إسهام نزع السلاح في الأمن الدولي؛ وفي أوقات التوترات الجغرافية السياسية المتعاضمة يبدو ذا أهمية خاصة. ورغم الحاجة الملحة إلى تخفيف حدة التوترات وبناء الثقة، فإننا شهدنا في السنوات الأخيرة اتجاهاً مقلقاً نحو تآكل هيكل تحديد الأسلحة، مقترناً بزيادة الاستثمار في التسليح، وجهود التحديث النووي، وصنع أسلحة جديدة لم يكن من الممكن تصورها من قبل، ووسائل وأساليب ومناطق حرية جديدة. ووفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، بلغ الإنفاق العسكري العالمي 1,8 تريليون دولار في عام 2018، أي زيادة قدرها 2,6 في المائة مقارنة بعام 2017. وتحيلوا فقط أوجه التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفي مكافحة تغير المناخ التي يمكن تحقيقها بجزء ضئيل فقط من هذا المبلغ.

وليس من قبيل المصادفة أن وزير خارجية النمسا الجديد، ألكسندر شالنبيرغ، اختار، في أول زيارة خارجية رسمية له في الأسبوع الماضي، أن يأتي إلى جنيف، الأمر الذي يؤكد من جديد التزام النمسا الطويل الأمد بتعددية الأطراف. وفي تلك المناسبة، أكد الوزير التزامه بمواصلة المشاركة النشطة المعتادة للنمسا في نزع السلاح. وسيظل نزع السلاح أولوية عليا للسياسة الخارجية النمساوية، وهذا ما يؤكد به برنامج الحكومة الجديدة.

وتقترب النمسا من رئاستها المؤتمر في عام 2020 بوعي قوي بالمسؤولية التي ندين بها لتعددية الأطراف وبنزع السلاح على وجه الخصوص. ونأمل أن يساهم نهج الرؤساء الستة للدورة في تهيئة مناخ بناء في قاعة المجلس. وعلى مدى الأشهر الماضية، كان من المشجع أن نسمع من العديد من الزملاء في جنيف ونيويورك أنه يبدو أن هناك استعداداً واسعاً لأن يضطلع المؤتمر بعمل أفضل. ونأمل النمسا، بوصفها أحد الرؤساء الستة لعام 2020، وأيضاً كونها عضواً في المؤتمر، أن تبني على هذا الزخم. وفي زمن كزمننا، يبدو من الملح والضروري خاصة المحاولة بصدق لإعادة المؤتمر إلى مساره الصحيح. ونحن مدينون بذلك لمؤسستنا، ولأمننا الوطني ولناخبينا، وللأمن العالمي أخيراً وليس آخراً.

وكان متكلمون ذكروا في جلسة هذا الصباح أن عام 2020 سيكون عاماً هاماً في ميدان نزع السلاح وعدم انتشاره. ويأمل وفد بلدي أن يكون أيضاً عاماً هاماً للمؤتمر إن تمكن المؤتمر، بعد شتاء طويل، من الاتفاق على اتخاذ خطوات تدريجية نحو أداء ولايته من أجل إجراء مفاوضات في نهاية المطاف.

ولسنا واهمين إطلاقاً. ففي تعددية الأطراف، نادراً ما يحدث التغيير بين عشية وضحاها. نحن بحاجة إلى أفكار جديدة وطرق جديدة للتعاون. وتود النمسا في هذا الصدد أن تشكر مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على تزويد أعضاء المؤتمر بملف مواد للتوعية الجنسانية لتيسير انتهاج نهج أكثر تنوعاً في عملنا، ووضعة في اعتبارها استمرار الحاجة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000). غير أن الآراء وحدها لن تكون كافية. فنحن نعتمد على تحلي جميع أعضاء المؤتمر بالإرادة السياسية والمرونة الكافية. وينبغي أن يكون توافق الآراء المتوخى في نظامنا الداخلي شبكة أمان، غير أنه ينبغي عدم توظيفه في منع خطوات أو مناقشات إضافية وهي لم تبدأ بعد.

وبالإشارة إلى المناقشة التي جرت في جلسة هذا الصباح، نود أيضاً أن نؤكد أهمية أن يواصل المؤتمر عمله بشفافية وانفتاح على طلبات الدول غير الأعضاء للمشاركة في أعماله. ولذلك نرحب باهتمام جميع البلدان التي طلبت الإسهام في اجتماعاتنا ودعمها.

والنمسا، بوصفها إحدى الرئاسات الست هذا العام، ملتزمة التزاماً راسخاً بخدمة المؤتمر باعتبارها ميسرة صادقة. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء والجهات المعنية الأخرى المهمة لإنجاح عام 2020.

(تكلم بالفرنسية)

وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل النمسا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لسفير إيطاليا.

السيد إنكارناتو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة. أود في مستهل بياني أن أهنئكم بتولي الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام 2020. ويمكنكم الاطمئنان إلى دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين. وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي بإضافة بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن السيناريو الحالي للتوترات الدولية والإقليمية المتزايدة يبعث على بالغ القلق. وبالنظر إلى الوضع، علينا أن نتذكر المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتقنا في هذه الهيئة الموقرة. ومن الملح أن نعمل بعزم. ونحتاج إلى أن نجدد جمعياً التزامنا بالحفاظ على المؤسسات والصكوك الدولية وضمان حسن أدائها، وعدم الشروع في سباق تسلح جديد. وفي هذه الأوقات، فإن تعددية الأطراف الفعالة والنظام الدولي القائم على القواعد هما السبيل الوحيد للنجاح. لذا تكرر إيطاليا التزامها المؤكد بأن تعددية الأطراف والتعاون الدولي أساسيان لتحقيق نتائج فعالة وطويلة الأجل في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره. وما زلنا منخرطين في تعزيز هذه القيم، لا سيما في إطار المؤتمر، الذي يعتبر دوره، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في العالم المعنية بنزع السلاح، أمراً حاسماً. ونتفهم ونشارك تماماً الشعور بالإحباط الناجم عن المأزق الذي تمر به أعمال المؤتمر منذ أمد بعيد، وهو أمر مؤسف. وفي الوقت نفسه، ما زلنا مقتنعين بأن المؤتمر هيئة فريدة لا غنى عنها في غدة الأوساط المعنية بنزع السلاح، رغم أن من الواضح أن إمكاناتها لم تُستغل بشكل كامل بعد. ومن واجبنا أن نعمل من أجل الحفاظ على دوره وإعادة تنشيطه. ونشيد في هذا الصدد بالتعاون بين الرئاسات الست لهذا العام. وإضافة إلى ذلك، نؤيد بشدة اختيار نهج أكثر واقعية، على النحو الذي اقترحتة هولندا في عام 2019، مع الاضطلاع بعمل جوهري في العديد من مجالات المناقشة الهامة، بدلاً من السجلات الإجرائية المطولة.

سيدي الرئيس، تكرر إيطاليا التزامها المؤكد بنزع السلاح والأمن الدولي، وتشاطر هدف إيجاد عالم سلمي وآمن خال من الأسلحة النووية. إن جهودنا من أجل إحراز تقدم فعلي في نزع السلاح النووي

تستند إلى قلقنا البالغ إزاء العواقب الوخيمة لاستعمال الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تظل معاهدة عدم الانتشار النووي، بركائزها الثلاث التي يعزز بعضها بعضاً - عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح. وفي الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة ومع اقتراب المؤتمر الاستعراضي لعام 2020، يجب دعم المعاهدة وتأييدها والحفاظ عليها، لا سيما في البيئة الصعبة السائدة اليوم. وندعو من ثم الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك دون تأخير ودون شروط.

ومن أولوياتنا الرئيسة أيضاً التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وندعو جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة، خاصة الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق 2، أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. ونواصل دعم الشروع الفوري في المفاوضات داخل المؤتمر بشأن معاهدة تتناول المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية وأجهزة متفجرة نووية أخرى. وريثما تُبرم هذه المعاهدة، نعتقد أنه ينبغي لجميع الدول المعنية أن تتقيد بوقف إنتاج المواد الانشطارية لصنع أسلحة نووية. وندعم أيضاً استئناف المناقشات الموضوعية بشأن ضمانات الأمن السلبية، في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن، قصد وضع توصيات تتناول جميع جوانب هذا الموضوع، مع عدم استبعاد إبرام صك دولي ملزم قانوناً.

وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية رئيسة عن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وفي الوقت الذي نرحب فيه بالتخفيضات التي أجريت حتى الآن، نشجعها على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترساناتها النووية والمشاركة بعمق في تعزيز هيكل نزع السلاح برمتها. ونشجع خاصة في هذا المضمار الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترسانتيهما، والشروع في حوار بناء بشأن تمديد معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت الجديدة) بعد عام 2021، وبشأن الترتيبات الأخرى لتحديد الأسلحة، ومواصلة المناقشات بشأن بناء الثقة والشفافية وأنشطة التحقق والإبلاغ.

وتقدر إيطاليا جميع المبادرات المتخذة في مجال التحقق من نزع السلاح النووي بوصفها أدوات هامة لبناء الثقة فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وندعم في هذا الصدد الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، ونرحب بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي.

سيدي الرئيس، تظل حكومة بلدي مقتنعة بأن الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة لا يزال يصب في مصلحة الجميع بوصفه ركيزة أساسية للهيكل العالمي لعدم الانتشار وإسهاماً حاسماً في الاستقرار الإقليمي. ويساورنا بالغ القلق من الإعلانات الأخيرة لإيران وقراراتها السابقة بتخفيض التزاماتها بموجب خطة العمل. ونحث إيران على العودة إلى الامتثال الكامل حالاً. ونذكر النتائج الإيجابية للغاية التي يمكننا تحقيقها عندما توثق الدبلوماسية أكلها.

ونؤيد أيضاً تأييداً تاماً إجراء مزيد من المفاوضات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. ونأسف للجمود الحالي في تلك العملية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إظهار التزامها الفعلي بالحوار الدبلوماسي وتقديم دليل ملموس على استعدادها المؤكد لنزع السلاح النووي، بالامتناع عن الاستفزازات والتهديدات، والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها، واستئناف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جناح السرعة، بسبل منها توقيع بروتوكول إضافي والتصديق عليه وتنفيذه. ونعتقد أن العقوبات الدولية المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجب أن تظل سارية المفعول لمواصلة عملية التفاوض الحالية. ولا بد من الاستمرار في التركيز على تنفيذها في الظرف الراهن. ولا يزال من الضروري وجود التزام جماعي دائم.

سيدى الرئيس، فى ضوء الاتجاه المتنامى نحو نقل مفاوضات نزع السلاح خارج المؤتمر، نواجه اليوم أكثر من أى وقت مضى خطراً ملموساً يتمثل فى تهميش المؤتمر وجعله، فى نهاية المطاف، عديم الجدوى. وفى الوقت نفسه، يتطلب تدهور البيئة الأمنية تجديد العزم على المضي قدماً فى تحقيق أهدافنا المشتركة لنزع السلاح ويولد شعوراً جديداً بضرورة الاستعجال فيما نبذله من جهود. وفى الختام، نعتقد إيطاليا أن زيادة التفاعل مع المجتمع المدني - الذى يشمل على نطاق واسع الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص - يمكن أن يسهم إسهاماً رئيساً فى عمل المؤتمر، الأمر الذى يساعد على تعميق مدارسنا التقنية وإثراء مناقشتنا جوهرياً. وشكراً سيدى الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التى وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لممثلة النرويج.

السيدة سيرفينكا (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): شكراً سيدى الرئيس، وتهانينا على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح. وكونوا على ثقة فى دعم النرويج الكامل لمساعدتكم الرامية إلى إعادة المؤتمر إلى عمله الموضوعي.

وستكون هذه سنة هامة لتحديد الأسلحة ونزعها على الصعيد الدولي. إننا بحاجة إلى مؤتمر ينخرط، بطريقة أو بأخرى، فى جوهر جدول أعماله؛ وبهذه الطريقة وحدها يمكنه إنجاز ولايته. إن إعادة المؤتمر إلى العمل هي مسؤوليتنا المشتركة بوصفنا أعضاء. وسيستلزم ذلك الحوار والاستعداد للتوصل إلى حل وسط. وقد يستوجب ذلك أيضاً بعض التفكير الخلاق وموقف "لم لا" من جميع الأعضاء، حتى لا نبقي محاصرين فى المأزق الذى وقعنا فيه فترة طويلة جداً. والتنسيق والتعاون من رئاسة إلى أخرى أمر لا يمكن إلا أن يعزز الجهود الرامية إلى استئناف العمل الموضوعي. ولذلك أود أن أشكرك على البيان الذى أدليت به فى وقت سابق باسم الرؤساء الستة لهذه الدورة. ويشجعنا أن نرى جميع الرؤساء الستة يعملون عمل فريق ذي هدف مشترك.

سيدى الرئيس، كان من دواعي سرور النرويج أن تتأس فريق الخبراء الحكوميين للنظر فى دور التحقق فى النهوض بنزع السلاح النووي، الذى وافق على تقرير بتوافق الآراء فى العام الماضى. وأوصت اللجنة الأولى بأن تعتمد الجمعية العامة قراراً يشجع مؤتمر نزع السلاح على معالجة مسألة التحقق من نزع السلاح النووي، وذلك بوسائل منها النظر بموضوعية فى تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعنى بالنظر فى دور التحقق فى النهوض بنزع السلاح النووي. وهذه ليست سوى مسألة واحدة نأمل أن ينخرط فيها المؤتمر وهو يسعى إلى العودة إلى العمل الموضوعي.

وأخيراً، سيدى الرئيس، تؤمن النرويج بالمساواة بين الجنسين إيماناً راسخاً، ونأمل أن يأخذ المؤتمر بقوة الاعتبار الإنسانية فى الحسبان فى جميع مجالات السياسة العامة ونحن نباشر عملنا هذا العام. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثلة النرويج على بيانها وعلى كلماتها الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لسفير العراق.

السيد الخطيب (العراق): شكراً جزيلاً سيادة الرئيس. فى البداية أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم مهام الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لدورة عام 2020، وأؤكد لك دعم جمهورية العراق الكامل لرئاستكم. وأنا على ثقة أن ما تتحلون به من مهنية وحكمة سيمكنكم من المضي قدماً فى الاضطلاع بنجاح بمسؤولية رئاسة المؤتمر. وأود أيضاً أن أثني على زملائكم من الرؤساء الستة. وإننا على ثقة من أن تعاونكم المثمر سيكون دليلاً آخر على أهمية فريق الرؤساء الستة وعلى الإرادة السياسية المشتركة لضمان مستقبل يسوده الأمن والسلام.

السيد الرئيس، يولي العراق اهتماماً خاصاً لمؤتمر نزع السلاح، ويشاطره العديد من دول العالم، فهو المحفل الوحيد متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، إلا إنه وللأسف، يمر المؤتمر بمنعطف حاسم وفي فترة زمنية معقدة للغاية، إذ لم يتمكن منذ أكثر من عقدين من الزمن من ممارسة دوره التفاوضي المناط به بشأن معاهدات نزع السلاح، بسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. ومن هنا يتحتم علينا مضاعفة جهودنا للتوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن يلبي شواغل جميع الدول الأعضاء وبما يتفق مع النظام الداخلي. ونود التأكيد على أهمية أن يكون نزع السلاح النووي الكامل في مقدمة أولوياتنا، إذ إن برنامج العمل الذي علينا أن نقرره معاً ليس الغاية النهائية بحد ذاته، بقدر ما نسعى إليه من تثبيت وتعزيز إطار العمل الجماعي والتوافقي الذي يشكل منطلقاً لتعددية الأطراف. وبنفس الوقت يشكل تديراً لبناء الثقة بين الدول الأعضاء ويعالج شواغلها الأمنية.

السيد الرئيس، ينبغي تحمل المسؤولية التاريخية التي تفرض علينا عدم تفويت فرصة استئناف أعمال المؤتمر في ظل التوترات في البيئة الدولية الراهنة، وبخلاف ذلك سنكون سبباً في نهاية المؤتمر والدور الذي ينبغي أن يقوم به بصفته محفلاً تفاوضياً في مجال نزع السلاح. ويفرض علينا هذا الوضع أن نكون مستعدين لتجاوز المواقف المسبقة والنظر إلى مصالح البشرية جمعاء في هذا الشأن، وتذليل العقبات التي اعترضت اعتماد المقترحات التي عرضت خلال السنوات الماضية.

إن جميع الدول الأعضاء تقع عليها المسؤولية، فرادى وجماعات، للتوصل إلى توافق طال انتظاره منذ عقدين من الزمن، وإنه ليس مسؤولية الرئاسة فقط بل هي مسؤولية الدول الأعضاء أساساً. وكما يعرف الجميع فإن جوهر مشكلة عدم نشاط المؤتمر وعرقلة عمله خلال العقدين الماضيين هو ضعف الإرادة السياسية لدى بعض الدول الأعضاء للقضاء على التهديد المشترك للبشرية جمعاء بسبب ازدياد المصالح الأمنية وتنامي انتشار الأسلحة النووية واستمرار العقائد العسكرية باستخدامها أو التهديد بها لغرض تحقيق هذه المصالح، ونذكر أن المؤتمر لا يعمل في فراغ بل يرتبط بالأمن الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس، يؤكد العراق من جديد على دعمه لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم كخطوة هامة نحو القضاء على الأسلحة النووية. وندعو من خلالك المجتمع الدولي إلى ضرورة تنفيذ قرار الشرق الأوسط لمؤتمر عام 1995 لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديداتها، وطبقاً لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2010 بوصفه عنصراً أساسياً في هذا الشأن. وإن فشل الجهود الدولية في عقد مؤتمر الشرق الأوسط لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يُعد تنصلاً من الالتزامات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام 2010، وسيكون له تبعات سلبية على عملية استعراض المعاهدة.

ختاماً السيد الرئيس، ينبغي اغتنام هذه الفرصة والتوصل إلى توافق بشأن مضامين برنامج العمل، ويشاطرنني في ذلك العديد من الدول الأعضاء والمراقبة، وأتمنى لكم ولبقية الرؤساء النجاح في مهامكم ومساعدكم الرامية إلى عودة المؤتمر إلى فاعليته وممارسة دوره الحقيقي في معالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وشكراً لك سيدي الرئيس.

الرئيس: أشكر سعادة سفير جمهورية العراق على المداخلة وعلى الكلمات الطيبة الموجهة للرئاسة.

(تابع بالفرنسية)

والآن أعطي الكلمة لممثل بيرو.

السيد بريسنيو سالازار (بيرو) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. أودّ أن أستهل كلمتي بتهنئتكم برئاسة مؤتمر نزع السلاح. وكلّنا ثقة في خبرتكم وقدرتكم على أداء هذه المهمة الصعبة. ونرحب بالممثلين الدائمين الجدد لإسبانيا وسويسرا وشيلي وكندا وماليزيا واليابان.

وبيرو بلد محب للسلام ذو تقاليد عريقة في ترويح نزع السلاح وعدم انتشاره وتحديدده. وهي طرف في جميع المنظومات الدولية المتصلة بهذه المسألة، وتشارك بمحمة في المحافل المتعددة الأطراف، وتدعم المبادرات التي قد تؤدي إلى نزع السلاح العام الكامل، مع إيلاء الأولوية لحظر أسلحة الدمار الشامل وإزالتها تماماً.

ولما كانت حكومة بلدي ملتزمة بتعددية الأطراف والقانون الدولي ومبدأ تسوية المنازعات بالطرق السلمية، فإنها ترصد حالات التوتر في مختلف مناطق العالم. وأي نوع من التصعيد العسكري من شأنه أن يعرض للخطر حياة الملايين من الناس، والاقتصاد العالمي، والأمن الغذائي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونود في ذلك الصدد أن نعرب عن قلقنا من تصاعد التوترات في الخليج الفارسي، وندعو إلى الاحتواء وعدم التصعيد والحوار مع امتثال صارم لميثاق الأمم المتحدة.

وفي السياق الدولي الراهن، يمثل استئناف أعمال المؤتمر أولوية. فالجمود الذي أصاب هذا المحفل بالشلل لسنوات يضر بالسلم والأمن الدوليين. وإن بداية هذه الدورة الجديدة فرصة لإظهار الإرادة السياسية اللازمة لحفز عمل المؤتمر وإيصال رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي مفادها أن الدول ملتزمة بإحراز تقدم في التفاوض بشأن الصكوك الدولية في مجالات نزع السلاح وعدم انتشاره وتحديدده.

ويأمل وفد بلدي أن يمكن إجراء حوار صريح هذا العام من حل خلافتنا في البحث عن نتائج ملموسة، بدءاً باعتماد برنامج عمل. ونوافق في هذا المضمار على أن برنامج العمل ليس أكثر من أداة تخطيط للجلسات العامة. وتُظهر الدراسة الاستقصائية التاريخية التي أجرتها هولندا في عام 2019، والمبنية في ورقة العمل الواردة في الوثيقة CD/2165، أن ذلك هو الغرض من برامج العمل الناجحة التي اعتمدها المؤتمر بين عامي 1978 و1992.

ولذلك نحث جميع الأعضاء على التحلي بالإرادة السياسية للنظر في برنامج عمل لا يتضمن سوى المناقشات المزمع إجراؤها هذا العام واعتماده. ومن شأن هذا البرنامج أن يُقدّر على اجتياز العقبة الإجرائية التي وقفت في طريقنا لأكثر من عقدين من الزمن، وتمهيد الطريق للعمل الموضوعي بشأن بنود جدول الأعمال. وفي الوقت الذي نمضي فيه قدماً نحو تحقيق ذلك الهدف، نرحب بالنهج الجماعي والتعاوني الذي انتهجه الرؤساء الستة في عام 2020.

وأخيراً، إذا كان وفد بلدي يكرر استعداد بيرو للعمل بمحمة لضمان استئناف المؤتمر دوره بوصفه الهيئة التفاوضية الرائدة، فإنه يوجه انتباه زملائنا إلى مجموعة الموارد المتعلقة بنوع الجنس ونزع السلاح للممارسين المتعددي الأطراف، وهي وثيقة نشرتها مجموعة التأثير في مجال نزع السلاح التابعة للشبكة الدولية لأنصار ونصيرات المساواة بين الجنسين. ونعتقد أن النسخة المنقحة من هذه الوثيقة، التي نشرت في كانون الثاني/يناير من هذا العام، أداة هامة لتعزيز المساواة بين الجنسين في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بيرو على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأدعو الآن ممثل بلجيكا إلى التحدث.

السيد نيجنس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. تؤيد بلجيكا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً. وأود في هذه الجلسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح أن أركز على المسائل التنظيمية. أولاً وقبل كل شيء، اسمح لي سيدي الرئيس، بأن أتمنى لكم كل التوفيق في مهامكم الرئاسية

مع بداية هذا العام 2020، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. وبتعيينكم، نبدأ دورة أجدية جديدة نأمل أن توفر زخماً جديداً لاستئناف عملنا الموضوعي بسرعة. وقد يكون هذا الاستئناف في متناول أيدينا إذا جمعنا بين الإرادة السياسية والحوار والتعاون بروح من الاحترام المتبادل. ويقدر بلدي في ذلك الصدد تقديراً خاصاً روح التعاون والتشاور التي تفتتح بها مع هيئة الرؤساء الستة دورة عام 2020 هذه. إن مبادرتكم المتعلقة بإصدار الرؤساء الستة بياناً مشتركاً، وهو أول بيان من نوعه في المؤتمر، واستعدادكم لانتهاج نهج شامل، علامتان مشجعتان جديرتان بالترحيب. ومن المؤسف في هذا المقام أن تركيا عارضت مشاركة قبرص في أعمال المؤتمر.

سيدي الرئيس، يؤدي مؤتمر نزع السلاح دوراً محورياً بوصفه هيئة تفاوضية متعددة الأطراف فريدة من نوعها في مجال نزع السلاح. ولذلك من المهم أن يستأنف فوراً مهمته بوصفه القوة الدافعة وراء أعمال نزع السلاح التي تعيننا وأن يضاعف جهوده لاعتماد برنامج عمل هذا العام. وبلدي على استعداد لمواصلة التفكير في هذه المسألة مع سعادتكم ومع الرؤساء الذين سيخلفونكم.

وستتشرف بلجيكا برئاسة هذه الهيئة الموقرة في كانون الثاني/يناير 2021. وسنبدأ الأعمال التحضيرية لهذه الرئاسة هذا العام، بالتعاون مع مجموعة الرؤساء الستة الحالية، التي تتابع عملها أصلاً باهتمام كبير في إطار اجتماعات الرؤساء الستة لدورة عام 2020، وآخر رئيس لدورة عام 2019، والرئيس الأول لدورة عام 2021، التي تفضلت باستهلالها. وفي الأسبوع المقبل، بعد الاستماع إلى رسائل الأمين العام للأمم المتحدة، سيتطرق سفير بلدي أكثر إلى المسائل الموضوعية. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بلجيكا على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. وأدعو الآن ممثل بلغاريا إلى التحدث.

السيد توموف (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. اسمحوا لي بأن أهنئكم على توليكم المهام المنوطة بكم وأن أتمنى لكم من صميم قلبي كل التوفيق في أداء واجباتكم.

ومما يشجع جمهورية بلغاريا كثيراً النهج الجديد للرئاسات الست لمؤتمر نزع السلاح هذا العام. ومما لا شك فيه أن الوقت قد حان لاتباع نهج جديدة في عمل المؤتمر. ومع ذلك، وكما قال أحد السفراء في العام الماضي عند بدء مهامه بوصفه رئيساً، لا يمكننا أن نمضي قدماً إلا معاً.

وبجدونا الأمل في أن يعزز هذا النهج الجديد عملنا في معالجة جميع المواضيع التي نوقشت في عام 2019، بما فيها أساليب العمل والتوسع. ونأمل أيضاً أن يتواصل العمل المنجز في الهيئتين الفرعيتين في عام 2018 بشكل أو بآخر، لأننا نعتبر الحوار أفضل وسيلة لفهم وبناء نهج مشتركة إزاء المسائل الأمنية التي نواجهها عادة.

ونؤيد الخطوات الرامية إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، لأننا نعتبر أن الكثير من الأعمال التحضيرية قد أنجز بالفعل. وستكون الآثار السياسية والأمنية الإيجابية لهذه الخطوة هائلة، بما فيها ما يتعلق بعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وستكون أيضاً علامة إيجابية جداً للعالم الخارجي على أن المؤتمر مدرك لمسؤوليته وقادر على تحملها.

وإلى جانب قضايا نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن مسؤوليتنا المشتركة هي مواكبة التطورات التكنولوجية الجديدة. وينبغي في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص للتهديدات المتصلة بأمن الفضاء والأمن السيبراني والسلامة البيولوجية.

ونتمنى لسعادتكم وزملائكم كل التوفيق في إحراز التقدم الذي تحتاجه هذه الهيئة القومية للوفاء بولايتها من أجل إجراء مفاوضات. وشكراً على حسن الاستماع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل بلغاريا على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة لسفير فرنسا.

السيد هوانغ (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس. تؤيد فرنسا بيان الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف إليه بضع ملاحظات بصفتي الوطنية. ومن المناسب أن أبدأ بتهنئتكم برئاسة هذه الهيئة الهامة وبتمنياتي لكم بكل التوفيق. ويمكنكم الاعتماد على دعم فرنسا الكامل طوال فترة رئاستكم، كما أن فريقنا رهن تصرفكم بالكامل لمساعدتكم على ما قد تحتاجونه. هذا، وأود أن أرحب بالزملاء الجدد، ويتمنى لهم وفد بلدي كل التوفيق في أداء مهمتهم.

سيدي الرئيس، لقد استعددتُ بأفضل طريقة ممكنة لفترة رئاستكم، وذلك بإجراء عملية مشاور مكثفة وتنظيم اجتماعات هيئة الرؤساء الستة واجتماعات هؤلاء الرؤساء لدورة عام 2020 هذه، وآخر رئيس لدورة عام 2019، والرئيس الأول لدورة عام 2021. ويؤيد وفد بلدي أي مبادرة تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من الاستمرارية وإدارة أكثر فعالية لمؤتمر نزع السلاح على مر الزمن. وستعود وحدة الرؤساء الستة بالفائدة على المؤتمر ككل بفتح الطريق أمام توثيق التعاون. وبكل اهتمام وسعة الأفق اللازمة سنتفحص وثيقة الرؤساء الستة المشتركة التي يُتوقع أن تحدد معالم أعمال المؤتمر لعام 2020. وتؤيد فرنسا الجهود الرامية إلى جعل المؤتمر يستأنف أحد العناصر الرئيسة لولايته الأصلية، وهو التفاوض على معاهدات متعددة الأطراف لنزع السلاح.

وكما تعلمون، تشجع فرنسا بحمّة في هذا الصدد الشروع حالياً، في المؤتمر، في التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج مواد انشطارية لصنع أسلحة نووية على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية المنصوص عليها فيها. وهذا بلا شك أكثر المواضيع نضجاً للمفاوضات، ومن شأنه أن يسهم في المضي بنزع السلاح النووي قدماً عن طريق الحد من الإنتاج الكمي للأسلحة النووية. وريثما نتمكن من بدء المفاوضات، تؤيد فرنسا تكثيف المناقشات التقنية بشأن ترتيبات معاهدة من هذا القبيل. وعموماً، من الضروري أن يستعيد المؤتمر مناخاً من الثقة والحوار البناء يمكن من إحراز تقدم يراعي التطورات والمكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة.

فمع بداية هذا العام، تمر بفترة مضطربة اضطراباً خاصاً بالنسبة للسلم والأمن الدوليين تذكّرنا بأهمية محافل مثل المؤتمر. ولا يمكن للعالم أن يتحمل دخول سباق تسلح جديد. ولا غنى عن دعم وتعزيز عمليات نزع السلاح وعدم انتشاره وتحديده، بالطبع مع مراعاة تدهور بيئتنا الأمنية والحاجة إلى إعادة إنشائها. ومن مسؤوليتنا الجماعية استغلال هذه المحافل للاستفادة منها خير استفادة. وإذا أردنا أن نكون واقعيين، فيجب علينا أيضاً أن نستكشف حلولاً عملية، مثل مواصلة العمل في إطار الهيئات الفرعية، وذلك بالتوازي مع الجهود المبذولة لوضع برنامج عمل. فقد مكّن العمل المضطلع به في هذا الإطار في عام 2018 من إحراز تقدم كبير ومشجع للغاية. وليس صحيحاً إطلاقاً القول بأن المؤتمر لا يعمل. فعدم إجراء مفاوضات لا يعني أننا لا نفعل شيئاً. ويجب أن نواصل حوارنا الاستراتيجي وأن نتعمق في مناقشاتنا التقنية من أجل تهيئة الظروف التي يمكن فيها التفاوض بشأن صكوك تعزز أمننا المشترك. وفي هذا الصباح بالذات، قال سفير اليابان الجديد إن بلده كان مهتماً بالمناقشات التي جرت في العام الماضي بشأن الردع النووي والشفافية. وأعتقد أنه محقّ تماماً، وبلدي على استعداد لمواصلة هذه المناقشات هذا العام وفي السنوات المقبلة. وفي هذا الصباح، عرض زميلي الألماني جميع الجهود التي يبذلها بلدانا للمضي بقضية نزع السلاح قدماً وإحراز تقدم في التحقق من الأسلحة النووية ومنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وكل هذا العمل يحتاج إلى متابعة بروح خلاقة، لأن هذه هي السبيل التي ستمكننا من إحراز تقدم.

سيدي الرئيس، سأركز الآن على حدث محوري في جدول أعمالنا لعام 2020، هو معاهدة عدم الانتشار، وعلى رهان انتشار أساسي، هو مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة، التي يلتزم بلدي التزاماً صارماً بالحفاظ عليها. أولاً وباختصار، يجب أن يكون مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار فرصة لإعادة تأكيد دعمنا الثابت للحفاظ على هذا الصك الرئيس في منظومة عدم الانتشار وتعزيزه، في سياق ازدياد فيه التهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الأشهر، بل السنوات، الأخيرة. وإذا نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ هذه المعاهدة، يجب أن نتذكر إسهامها في أمننا الجماعي بواسطة ركائزها الثلاث.

وفيما يتعلق بإيران، فإن انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة ينطوي في مختلف المراحل على عواقب وخيمة في مجال الانتشار. ومثلما أعلن وزراء خارجية ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفرنسا في 14 كانون الثاني/يناير الماضي: "لم يعد أمامنا خيار آخر، في ضوء الإجراءات التي اتخذتها إيران، سوى التعبير عن قلقنا من أن إيران لا تفي بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وإحالة هذه المسألة إلى اللجنة المشتركة في إطار آلية تسوية المنازعات، على النحو المبين في الفقرة 36 من خطة العمل الشاملة المشتركة". وأضاف الوزراء الثلاثة، وأقتبس مرة أخرى، وهذا أمر هام:

نحن نتصرف بحسن نية لتحقيق هدف شامل هو الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، ونأمل مخلصين في إيجاد حل للخروج من المأزق من خلال حوار دبلوماسي بناء، مع البقاء في إطاره. وعليه، لا تنضم بلداننا الثلاثة إلى حملة هدفها ممارسة أقصى حد من الضغط على إيران. ونأمل أن تعود إيران إلى الامتثال التام للالتزامات بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

وختاماً سيدي الرئيس، أتمنى لكم وللرؤساء المقبلين التوفيق في الجهود المشتركة التي تبذلونها. وشكراً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير فرنسا على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن إلى سفير جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيان الذي أدلى به وفد كوبا باسم مجموعة الـ 21. ومن خلالكم، سيدي الرئيس، نرحب بالسفير السيد لزه سولم، المدير العام للعلاقات المتعددة الأطراف في الجزائر، الذي وجه رسالة مثيرة للاهتمام بالنيابة عن وزير خارجية بلده هذا الصباح. ونهنئ سعادة سفير الجزائر رشيد بلباقي برئاسة هذا المحفل. ونود أن نعرب عن دعمنا عمله وجميع مساعيه في الأسابيع المقبلة وأن نؤكد له تعاوننا معه. ونتطلع إلى دورة مثمرة وموضوعية لمؤتمر نزع السلاح هذا العام.

ويولي بلدي أهمية كبيرة لعمل المؤتمر بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح، ويعتبره جزءاً أصيلاً وحيوياً من آلية نزع السلاح يجب الحفاظ عليه وتعزيزه. وهذه سنة تاريخية بالنسبة للسلك الدبلوماسي في جنيف وللمؤتمر. لقد مرت 100 سنة على اختيار جنيف مقراً لعصبة الأمم وولادة الدبلوماسية المتعددة الأطراف كما نعرفها. كما أنها الذكرى السنوية الخامسة والسبعون لتأسيس الأمم المتحدة ومرور 50 عاماً على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه فرصة ذهبية لاتخاذ إجراءات ولأن يُظهر للعالم أن تقدماً كبيراً قد أحرز في مجالات التعاون ونزع السلاح والسلام والأمن.

وبينما نبدأ دورة جديدة مدتها عشر سنوات، أمام الدول الأعضاء في المؤتمر، ولا سيما الرئاسة الجزائرية، فرصة فريدة لتهيئة مناخ بناء وتعاوني يمكن المؤتمر من الخروج من المأزق. ونرحب ترحيباً حاراً بسفراء ووفود جميع الدول الأعضاء في المؤتمر الموقرين، ونتمنى لهم كل التوفيق في العام الجديد. وندعو جميع الدول الأعضاء، دون استثناء، إلى إنجاز ولاية المؤتمر واعتماد برنامج عمل متوازن وشامل لعام 2020 يأخذ في الاعتبار الأولويات المتصلة بنزع السلاح.

وتمشياً مع بيان مجموعة الـ 21، تقر جمهورية فنزويلا البوليفارية بضرورة إيلاء الاهتمام للمصالح الأمنية لجميع الدول ومعالجة مسألة نزع السلاح النووي وفقاً للنظام الداخلي، بما في ذلك قاعدة توافق الآراء. ويتوقف مستقبل المؤتمر وأهميته على إظهار الدول الأعضاء أن لديها حقيقة الإرادة السياسية لقطع التزامات جوهرية. ولذلك يؤكد بلدنا استعداداه للبدء فوراً في مفاوضات بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر.

ونحن مقتنعون بأن تعددية الأطراف هي أفضل أداة للنهوض بأعمال المؤتمر وبأن القواعد والاتفاقات المعتمدة على أساس متعدد الأطراف وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة هي الوسيلة الوحيدة الناجعة والمستدامة حقاً لبحث قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وتتحمل فنزويلا نصيبها من المسؤولية التضامنية اللازمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتدعو جمهورية فنزويلا البوليفارية، من خلال دبلوماسيتها السلمية، القائمة على المثل العليا البوليفارية، إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب يتمحور حول السلام والعدل والتنمية والاحترام الكامل لقواعد القانون الدولي ومبادئه.

وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير جمهورية فنزويلا البوليفارية على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى سفير جمهورية إيران الإسلامية.

السيد بقائي هامانه (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. يود وفد بلدي أن ينضم إلى الآخرين لتهنئتكم برئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم تعاوننا الكامل، كما كانت الحال دائماً في هذا المحفل.

سيدي الرئيس، زملائي الموقرين، إن تدهور البيئة الأمنية العالمية الذي لا يفتأ يتعاضد جعل المؤتمر وولايته أكثر أهمية من أي وقت مضى. وينبغي عدم التذرع بتدهور المناخ الأمني لزيادة سباق التسلح أو لفسخ معاهدات الأسلحة القائمة. بل ينبغي أن يكون بمثابة حافز ملح للتعجيل بنزع السلاح، ولا سيما النووي.

والمؤتمر، بوصفه منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح، هو في أفضل وضع لدفع المجتمع الدولي إلى الأمام في سعيه الطويل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ونسلم بالمهمة العظيمة التي تنتظرنا وبالمسؤولية الكبيرة الموكلة إلى الرئاسة الأولى للمؤتمر في عام 2020. ونقدر أنكم أجريتم بالفعل مشاورات مستفيضة مع الدول الأعضاء بغية وضع برنامج عمل متوازن وشامل، وأود أن أكرر أهمية وضع برنامج متوازن وشامل يتناول كما يجب الولايات الأساسية للمؤتمر - أي نزع السلاح النووي، ووضع ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ووفد بلدي ملتزم بالعمل معكم ومع وفود مسؤولة أخرى لتحقيق ذلك الهدف. وينبغي أن نضع في اعتبارنا الدروس المستفادة في عام 2019، سواء هنا في جنيف أو في اللجنة الثالثة في نيويورك، بغية تجنب السياسات الضيقة الأفق، والحفاظ على تركيزنا على جدول الأعمال الأساسي، والحيلولة دون تعطيل هذا المحفل بسبب الإلهاء العديم الجدوى والمغرض.

إن بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي هو المهمة الأكثر إلحاحاً التي يواجهها المؤتمر. وينبغي للتحديات الأمنية السائدة المطروحة على السلم والأمن الدوليين أن تجربنا جميعاً على إعطاء الأولوية لنزع السلاح النووي بوصفه الشاغل الأمني الأكثر إلحاحاً، لأن الأسلحة النووية لا تزال تشكل تهديداً وجودياً للبشرية، في حين أن عدم الامتثال للالتزامات نزع السلاح النووي قد قوض بشدة مساحة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووجاهتها وقدرتها على تحقيق غرضها الرئيس، وهو نزع السلاح النووي.

ولا يوجد بديل للدبلوماسية المتعددة الأطراف والتفاعل الجماعي للتصدي لشاغلنا المشترك. ويجب أن نحمي تعددية الأطراف والمؤسسات المتعددة الأطراف من شر الانفرادية. وهذه هي السبيل الوحيدة لحماية سيادة القانون على الصعيد الدولي وضمان ازدهارها وكسر الجمود في المؤتمر.

سيدي الرئيس، أعرب بعض الزملاء عن قلقهم إزاء التوترات المتزايدة في منطقة الخليج الفارسي وفي منطقة غرب آسيا عموماً. وأنا على ثقة من أن الجميع يساورهم قلق بالغ ويدركون في الوقت نفسه المصدر الكامن وراء هذا التوتر المتزايد. وتزامنت الأيام الأولى من عام 2020 مع ضربة موجعة للسلم والأمن، بل لأبسط مبادئ الكياسة، عندما وقعت في 3 كانون الثاني/يناير القوة الأكثر فعالية لدحر خطر إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية ضحية عمل شائن من إرهاب الدولة الفاضح. إن هذا العمل الجبان، الذي انتهك القانون الدولي انتهاكاً خطيراً وتحدى القواعد والمعايير التي تحظى باحترام عالمي تحديداً سافراً، وضع المنطقة بأسرها في حالة تأهب ودق ناقوس الخطر بشأن عواقب النزعة العسكرية الانانية المفرطة والانفرادية العدائية. وقد ردت جمهورية إيران الإسلامية بمسؤولية ممتثلة امتثالاً تاماً للقانون الدولي باتخاذ تدابير معينة ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس.

ولا تزال إيران مصممة على الدفاع عن سيادتها ووحدتها الإقليمية وكرامتها. وتحمل الولايات المتحدة كامل المسؤولية عن أفعالها وتدخلاتها وسياساتها العدوانية غير المسبوقة ضد إيران وغيرها من شعوب المنطقة. ولن يغيب الجنرال سليمان ورفاقه الأربعة أبداً عن عقول وقلوب الإيرانيين، وهم الذين تدفقوا إلى الشوارع بعشرات الملايين تكريماً له وللتضحيات البطولية التي بذلها خلال حرب دامت ثماني سنوات في مواجهة نظام صدام، وخلال الحرب ضد آفة داعش. إن اغتياله ينبغي أن يكون بمثابة جرس إنذار آخر ينبه إلى أن الوجود العسكري للولايات المتحدة في غرب آسيا لم يجلب سوى العنف والفوضى، والانقسام والكراهية والإرهاب، وأنه المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة.

سيدي الرئيس، الزميلات الموقرات، الزملاء الموقرون، إن خطورة هذا الفعل الشنيع، وفجوره وعدم مشروعيته، الذي صدرت أوامره بشأنه، وتمّ تنفيذه باسم دولة ذات سيادة ضد مسؤول في دولة أخرى ذات سيادة أثناء زيارة رسمية لبلد مستقل مجاور، فعلٌ يجبرنا على تجاوز تحيزنا البديهي، أو القبول بأن الشرّ أمرٌ عادي.

وأود أيضاً، ولو بإيجاز شديد، تناول النقاط التي أثارها بعض الوفود بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، شريطة ألا تكون للالتزامات الطوعية التي قبلتها إيران بموجب الخطة أي علاقة بعدم الانتشار. لقد كانت إيران من أوائل الموقعين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وظل برنامجها النووي سلمياً على الدوام. وفي السنوات الأخيرة، خضع هذا البرنامج لفحص غير مسبوق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في هذا الصباح، أعرب ممثل الاتحاد الأوروبي عن "أسفه" - عبارة اعتدناها - بشأن الانسحاب الأحادي للولايات المتحدة من خطة العمل وعن "قلقه العميق" إزاء الإجراءات التصحيحية الأخيرة التي اتخذتها إيران في 5 كانون الثاني/يناير، بعد عدة أشهر من تنفيذها الأحادي للاتفاق، وبعد سكون فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة (مجموعة الدول الأوروبية الثلاث) أمام تعنت الولايات المتحدة.

وهذا السكون ينطوي على أكثر من معنى. فأنتم تكتفون بالإعراب عن "الأسف" عن انتهاك صارخ لإنجاز دبلوماسي تم بفضل مفاوضات متعددة الأطراف، وعن تحد سافر لقرار مجلس الأمن 2231 (2015). وقد تبين أن هذا الأسف لا يكفي للأسف. لقد افترضنا أن مجموعة الدول الأوروبية الثلاث شركاء موثوقون طوال المفاوضات التي استغرقت فترة طويلة وأفضت إلى خطة العمل، وكنا نصلي دائماً للحفاظ على مصداقيتنا وأعين المجتمع الدولي تراقبنا. لقد وضعت خطة العمل كندبير لبناء الثقة للتخفيف من أي مخاوف، حقيقية أو مفتعلة، بشأن طبيعة برنامجنا. ولقد نجحنا في ذلك أيما نجاح، ويرجع ذلك أساساً إلى الأداء الرائع لإيران، الذي أكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر من 17 مرة، ناهيك أن هذه الخطة وثيقة متعددة الأطراف جرى التفاوض بشأنها بين إيران ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث زائد الصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، وأيدها القرار الذي اتخذته مجلس الأمن بتوافق الآراء.

لقد ألحق القرار الأحادي وغير القانوني للولايات المتحدة في أيار/مايو 2018 بالانسحاب من الاتفاق ضرراً بالغاً بالاتفاق برمته. وينبغي ألا تغيب عن بالنا الحقيقة الواضحة تماماً وهي أن الولايات المتحدة كانت بلداً من بين ستة بلدان تفاوضت إيران معها، ثم عادت وحنثت بالتزاماتها، وأثارت سلسلة من الأحداث التي أفضت إلى هذا الوضع المقلق. وعلى الرغم من الانسحاب الأحادي والمتهور للولايات المتحدة، واصلت إيران الوفاء الكامل بالتزاماتها التي تعهدت بها طوعاً بموجب خطة العمل، على أمل أن يسارع شركاؤها الآخرون إلى التعويض عن الأضرار التي لحقت بالاتفاق. لكن للأسف، ثبت أن هذا الأمل أبعد ما يكون عن الواقع، حيث فضّل شركاؤنا، دون جدوى، استرضاء الولايات المتحدة. وواصلت إيران، بمفردها تقريباً، تنفيذ التزاماتها الطوعية لأكثر من 16 شهراً، بينما أعادت الولايات المتحدة العمل بما يسمى حملة الضغط القصوى، ونقّرت جميع الفاعلين الاقتصاديين في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث عن إيران.

لقد اتخذت هذه المجموعة موقف المتفرج من الحملة غير القانونية والخبثية للولايات المتحدة التي تجاوزت جميع الخطوط الحمراء بفرضها عقوبات على كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الإيراني تقريباً، وتعتمدت من خلالها تجويع الشعب الإيراني وحرمانه من حقه في الحياة وحقه في الصحة. وفي ظل هذه الظروف، لجأت إيران إلى الفقرتين 26 و36 من خطة العمل لمعالجة الاختلال الذي ترتب على انسحاب الولايات المتحدة، وعلى سكون الآخرين وعدم تنفيذ التزاماتهم لسوء الحظ.

وتندرج التدابير التي اتخذتها إيران مؤخراً بالكامل في إطار خطة العمل، إذ أننا على وعي كاف بضرورة عدم التفريط في أهم إنجاز للدبلوماسية المتعددة الأطراف في العقدين الماضيين. وتواصل إيران تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتنفيذها الطوعي للبروتوكول الإضافي. والخطوات التي اتخذتها إيران، وفقاً لخطة العمل تماماً، يمكن الرجوع عنها إذا اتخذ المشاركون الآخرون في الخطة قراراً صادقاً بالوفاء بالتزاماتهم. وإلا، فلن تكون إيران قادرة بمفردها على تحمل هذا العبء الثقيل للحفاظ على اتفاق متعدد الأطراف - الذي هو قرار لمجلس الأمن في واقع الأمر.

زميلاتي العزيزات، زملائي الأعزاء، لا يمكن للمرء غير العمل بمبدأ الأخذ والعطاء. فسيادة القانون واحترام الالتزامات المتعددة الأطراف ليسا طقوساً يمكن التسليم بهما، بل يتطلبان حداً أدنى من الاستعداد لدفع مقابل لذلك. ولا يمكننا اكتساب المصداقية على حساب الآخرين، وليس لكم حث إيران على الامتنال لجميع التزاماتها مرة أخرى ما لم تمتثلوا للالتزامات المفروضة عليكم، والتي لم تُنفذوا سوى النذر القليل منها للأسف في العام ونصف العام الماضيين. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير جمهورية إيران الإسلامية على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى سفير إكوادور.

السيد إيزكياردو مينيرو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): شكراً سيدي الرئيس. اسمح لي أولاً بأن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن نقف بالكامل بأن خبراتكم ومهاراتكم الدبلوماسية ستتمكنكم من أداء المهمة الحساسة التي تضطلعون بها اليوم، وهي مهمة يود وفدي تأكيد التزامه بها ودعمه لها.

وأود اغتنام هذه الفرصة لتهنئة المندوبين الجدد في المؤتمر، والترحيب بهم - أي المندوبين الدائمين لكل من إسبانيا وسويسرا وشيلي وكندا وماليزيا واليابان.

لا أحد يستطيع إنكار أننا في أوقات عصيبة بشكل خاص. فمن ناحية، لا توجد إرادة سياسية للتوصل حتى إلى توافق في الآراء يمكننا من الشروع في النظر في المسائل الموضوعية لنزع السلاح. ومن ناحية أخرى، يُعرض عدم الوفاء بالالتزامات التي تمّ التعهد بها بالفعل البشرية جمعاء لخطر جسيم، وخطر سباق للتسلح قد يخرج عن السيطرة وتترتب عليه عواقب وخيمة؛ ومن شأن هذا السيناريو أن يتضمن إجراء تجارب نووية جديدة، وظهور أسلحة جديدة متطورة أشد فتكاً.

ويحذر البعض بالفعل من أن يحدث بكل سهولة تكديس للأسلحة، وأن تفضي الحوادث الصغيرة إلى صراعات محلية إقليمية، ثم إلى مواجهة نووية في مرحلة لاحقة. وبالرغم من أنه سبقت الإشارة إلى هذه المخاوف، فإننا نواجه اليوم، كما ورد ذلك في منتديات عديدة، تهديداً خطيراً باندلاع حرب نووية تقضي على الجميع. هذا، إن أُتيحت لنا فرصة الحديث عن ذلك أصلاً.

ويبدو أن هيكل تحديد الأسلحة النووية ونزع الأسلحة آيل تدريجياً إلى الانهيار، وأن تهديدات جديدة، لا تخضع لأي ضوابط، آخذة في الظهور. واستبشاراً بالآراء المتفائلة، يحذون الأمل في أن يفضي الخوف من احتمال نشوب حرب نووية في نهاية المطاف إلى إجبار الأطراف المعنية على الدخول في مفاوضات. ومع ذلك، لا تبشر أحداث بداية هذا العام بالخير في الواقع.

فالأرقام الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام بشأن آلاف الرؤوس الحربية النووية التي تمتلكها الدول الحائزة للأسلحة النووية أو ستمتلكها، والدول التي تتطلع إلى امتلاكها تشير جميعها إلى أنه قد أصبح قريباً مجرد ضرب من الفضول العلمي لأننا، على ما يبدو، بصدد الدخول إلى عالم لا ضابط له. ومن الواضح أن لهذه المسألة صلة بمفهوم الشفافية.

ولاحظت العديد من الجهات صاحبة المصلحة أيضاً أن تعددية الأطراف في أزمة سمتها اختيار نظام التعددية نفسه. ومن ثم، فالمسائل التي كانت موضوع مفاوضات طويلة وشاقة على مدى عقود يجري طرحها جانباً. وتنشأ عن ذلك حالة من عدم الاستقرار في نظام تعدد الأطراف. لقد أصبح هيكل نظام الأسلحة أحد أكبر الشواغل، إذ أصبح تدمير البشرية في الواقع أمراً ممكناً. وفي الوقت الراهن، يجري التخلي عن معاهدات قائمة منذ أمد طويل، بينما لا تزال برح المفاوضات متعثرة، الأمر الذي يفضي إلى حرب من نوع آخر تأخذ شكل سباق التسلح والحرب التكنولوجية.

وإكوادور من البلدان التي لا تسعى إلى توطيد قوتها العسكرية أو السيطرة على دول أخرى، وإنما تسعى إلى تعزيز تنميتها البشرية بطريقة مستدامة، لتستغرب مواقف البلدان التي تظهر رغبة عارمة لبسط هيمنتها وسلطتها، ويصرف أصحابها لهذا الغرض الوحيد مئات البلايين من الدولارات سنوياً لتحسين ومراكمة أسلحة دمار شامل أكثر قوة وتطوراً. ومن الواضح جداً أن من الممكن استثمار هذه الموارد الهائلة، أو جزء صغير منها، على نحو أفضل للتخفيف من حدة الفقر، وخفض مستويات الهجرة وعدم المساواة. وفي الواقع، من شأن هذا الاستثمار أن يحدث فرقاً كبيراً.

وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلدي مجدداً التزام إكوادور الثابت، واقتناعها بأن الحوار والتفاوض هما أفضل السبل لضمان أن ينشأ التعاون والسلام عن العلاقات الدولية، والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الدولية لنزع السلاح.

لقد سعى بلدي إلى تعزيز تعددية الأطراف بوصفها الوسيلة الرئيسية لضمان السلم والأمن العالميين، واعتبارها بناء على ذلك الآلية الأساسية لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، والطريق إلى تحقيق اتفاق دولي فعال لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استخدام هذا النوع من الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

وإكوادور، بوصفها بلداً مدافعاً عن القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ومشجعاً لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، تؤيد جميع الإجراءات الرامية إلى منع نشوب صراعات، وتدعم الصكوك الدولية التي تيسر التخلص بالكامل من أسلحة الدمار الشامل. ويعارض بلدي أيضاً جميع أشكال سباق التسلح، أينما كانت ومتى حدثت.

ويعلم المجتمع الدولي أن إكوادور اضطلعت بدور قيادي في جميع وكامل عمليات نزع السلاح. وكمثال واحد على هذه العمليات فقط، شاركت إكوادور في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أثناء صياغة وتوطيد معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وترأست أيضاً الفريق العامل لهيئة نزع السلاح في عام 1999، الذي اعتمد بتوافق الآراء سلسلة من المبادئ، والمبادئ التوجيهية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وبناء على ذلك، تؤكد إكوادور من جديد التزامها بالحوار والتفاوض من أجل تعزيز النظام العالمي لنزع السلاح النووي، وما يستتبعه من حظر للتجارب النووية، والتخلص الكامل من الأسلحة النووية.

وفي ضوء الحالة الجيوسياسية الراهنة، نُصر على المسؤولية الأخلاقية للمجتمع الدولي في الحصول على ضمانات بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية، والتعامل بمسؤولية مع المخاطر المرتبطة بذلك. ونشير أيضاً إلى أن على المؤتمر مسؤولية لا مفر منها هي التفاوض بشأن صكوك تكون ملزمة قانوناً وتعطي الأولوية لنزع السلاح النووي قبل أي شيء آخر.

وأود اختتام بياني على وقع إيجابي بالإعراب عن أمل في أن تُجدد روح السلام العالمي في عام 2020 وطوال العقد الجديد، وذلك بتحقيق نتائج إيجابية في مؤتمر الاستعراض، وتجاوز المأزق الذي وقع فيه مؤتمر نزع السلاح في العقود الأخيرة. ومن شأن هذا الأمر أن يمكننا من استئناف مفاوضاتنا الموضوعية.

وندعو جميع الأطراف في المؤتمر إلى العمل من أجل تحقيق هذا الهدف، بإظهار إرادة سياسية، ومرونة حقيقية، ورغبة قوية من أجل تجاوز انعدام الثقة. وفي هذا الصدد، كن على ثقة سيدي الرئيس بالتزام وفدنا الثابت ودعمه الكامل لكم. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير إكوادور على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. أُعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيد كليويري (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. اسمح لي أولاً أن أهني الجزائر وشخصكم على تولي الرئاسة الأولى لدورة عام 2020. وأود الترحيب ترحيباً حاراً بكم وبجميع زميلاتنا وزملائنا الجدد الآخرين الذين بدأوا مهامهم في جنيف.

لا تزال الحالة الجيوسياسية تمثل تحدياً كما كانت في العام الماضي، لكن العام الجديد يبعث على تفاؤل جديد، ونأمل في أن تتمكنوا خلاله من توجيهنا على مسار تحقيق التقدم.

ينطوي هذا العام على أهمية خاصة مرة أخرى فيما يتعلق بنزع السلاح، ومراقبة الأسلحة. فهذا العام، قبل كل شيء، هو بطبيعة الحال عام هام بالنسبة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، كانت المعاهدة إطاراً لتوسيع نطاق فوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والتقليل إلى أدنى حد من انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح النووي على نطاق واسع. وسوف نحتفل في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2020 في نيسان/أبريل وأيار/مايو بهذا الإنجاز ونؤكد من جديد التزامنا بجميع جوانب المعاهدة. إن الدول الأطراف في المعاهدة قادرة على رسم طريق لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، ولو أن مؤتمر نزع السلاح هو المكلف بالتفاوض بشأن الصكوك التي ستحول هذا التطلع إلى حقيقة واقعة. ولعل أكبر إسهام قد يقدمه هذا المؤتمر لإنجاح مؤتمر الاستعراض هو إظهار استعداداته للوفاء بتلك المسؤولية.

سيدي الرئيس، وفدي مستعد للدخول في مناقشات موضوعية بشأن جميع بنود جدول الأعمال. فنحن، على وجه الخصوص، لا نزال نعتقد أنه لا يوجد عائق يحول دون الشروع فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وأن جميع المسائل المتعلقة يمكن حلها أثناء المفاوضات. ونعتقد أيضاً أن من شأن مؤتمر نزع السلاح الإسهام مادياً في الجهود الرامية إلى الحد من المخاطر والتهديدات التي تواجه العمليات في الفضاء الخارجي. وينبغي أن يكون هدفنا هو التوصل إلى فهم واضح ومشارك لما يشكل سلوكاً مسؤولاً في الفضاء، بما في ذلك وضع مجموعة من القواعد التي من شأنها السماح لنا بتحسين تواصلنا بشأن العمليات الفضائية.

وسيكون ثمة متسع من الوقت في الدورة المقبلة للتوسع في هذه النقاط وغيرها. لكننا لن نستخدم ذلك الحيز الزمني بطريقة مثمرة ما لم نتمكن من الاتفاق على طريقة مناسبة لتنظيمه. ويؤيد وفد بلدي إنشاء هيئات فرعية للعمل على التفاوض بشأن الولايات المتعلقة بالمسائل الأساسية، كما فعلنا في عام 2018، وعلى نحو ما اقترحنا في رئاستنا في العام الماضي. ونحن منفتحون أيضاً على إجراء مشاورات بشأن تحديث أساليب عمل المؤتمر وتوسيع عضويته، ونلاحظ أنه لا يمكننا المضي قدماً في أي من هاتين المسألتين، كما هو الحال في أي مسألة أخرى، من دون توافق في الآراء واحترام للمصالح الأساسية لجميع الدول الأعضاء.

وبأسف وفدي لقرار تركيا التي اعترضت على طلب قبرص المشاركة في أعمال المؤتمر بصفة مراقب، ويأمل مخلصاً أن تعيد النظر في ذلك.

ومع ذلك، دعونا نبدأ بالبداية، كما يقتضي نظامنا الداخلي ذلك، بالاتفاق بسرعة على برنامج عمل شامل: وضع أداة تخطيط بسيطة تخصص الوقت لكل بند من بنود جدول أعمالنا، وهو ما سيسمح لنا باستخدام الوقت المخصص لنا هذا العام لمناقشة المسائل الموضوعية الهامة المدرجة في جدول أعمالنا بدلاً من تخصيصها لمواضيع العمليات والإجراءات. وفي هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، دعونا نبين أن نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف على استعداد للاضطلاع بالدور الذي أناطه العالم به.

سيدي الرئيس، يتطلع وفدي إلى دورة مثمرة تحت قيادتكم الخبرة وقيادة بقية رئاسات هذه الدورة. وأتمنى لكم وللجميع كل التوفيق. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية): شكراً سيدي الرئيس. أخذت الكلمة لممارسة حقّي في الرد على بعض التعليقات التي سمعتها خلال جلسة هذا الصباح وفي وقت سابق من بعد ظهر اليوم.

اسمح لي أولاً بالانتقال إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لقد خاطرت حكومتي - ورئيسي على وجه الخصوص - مخاطرة بالغة وجسيمة عندما أجرت حواراً مباشراً مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أعلى مستوى. ولا يزال رئيسي وحكومتي ملتزمين بتنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام 2018 في مؤتمر القمة في سنغافورة. ولا يزال يحدونا الأمل في أن تتخذ كوريا الشمالية القرار الصحيح، سواء بالنسبة للعالم أو لشعب كوريا الشمالية. لقد كنا صريحين للغاية حين أشرنا إلى أن منظومات الأسلحة التي تمتلكها كوريا الشمالية تشكل خطراً حقيقياً على أمننا وأمن الآخرين. أميركا لا تشكل خطراً أمنياً على الكوريين الشماليين. فنحن نسعى ليكون لهم مستقبل مشرق، على نحو ما أوجزه رئيسي للرئيس كيم. وبمقدورنا إجراء محادثات جادة بشأن كيفية تنفيذ البيان الموقع في عام 2018. وبمقدورنا الأمل في أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات حتى نتمكن من المضي قدماً في تنفيذ ما جاء في ذلك البيان بشأن نزع السلاح النووي. ولا بد لي من القول إن وفدي يشعر ببعض القلق إزاء بيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في وقت سابق، الذي أشار إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعد تتحد مبرراً للالتزام بالاتفاق من جانب واحد. وآمل في أنه لم يكن يشير على وجه التحديد إلى البيان الذي أصدره الرئيس ترامب والرئيس كيم. ولربما لزم الأمر بعض التوضيحات الإضافية في هذا الصدد. ومرة أخرى، لا نزال قادرين وعلى استعداد للجلوس إلى طاولة المفاوضات، والتوصل إلى طريقة تنفيذ نزع السلاح النووي؛ وكما قلت من قبل، نأمل أن يفعل الشمال الشيء نفسه.

أما إيران، فقد وضعت منذ عام 1979 ضمن سياستها توجيه الأنشطة الإرهابية وتسييرها وتنفيذها على الصعيد العالمي. وعلى عكس أي بلد آخر تقريباً، دعمت الجمهورية الإسلامية الإرهاب بأجهزتها العسكرية والاستخباراتية الخاصة بها: فيلق القدس التابع لقوات حرس الثورة الإسلامية، الذي كان يرأسه قاسم سليماني في السابق؛ ووزارة الاستخبارات والأمن؛ وقواتها العميلة في جميع أنحاء المنطقة. واليوم، ينشط فيلق القدس في جميع أنحاء الشرق الأوسط، إذ خطط أو نفذ هجمات إرهابية في خمس قارات. وحيثما عجز النظام الإيراني عن التدخل مباشرة أو لم يرغب في ذلك، لجأ إلى ما يتقنه وهو استخدام الجماعات الإرهابية العميلة، مثل حزب الله في لبنان، وحماس، والجهاد الإسلامي الفلسطيني، وسرايا الأشر في البحرين، وكتائب حزب الله في العراق لغرض شن هجمات إرهابية.

وأنفقت إيران منذ عام 2012 أكثر من 16 مليار دولار لدعم أنظمة وعملاء لها في جميع أنحاء المنطقة. وفي الأشهر الأخيرة، استولت إيران على سفن في المياه الدولية، وشتت غارة غير مبررة على المملكة العربية السعودية، وأسقطت طائرتين أميركيتين بدون طيار، وشتت مؤخراً هجوماً على سفارة الولايات المتحدة في بغداد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قتل هذا النظام 1 500 من مواطنيه الذين خرجوا للاحتجاج في أكثر من 100 مدينة في جميع أنحاء إيران. لقد كان بالإمكان أن تساعد زيادة الإيرادات التي جنتها بفضل الاتفاق النووي على تحسين أحوال الشعب الإيراني - الضحايا الذين يعانون منذ أبعد الآمال. لكن بدلاً من ذلك، استفاد الديكتاتوريون الإرهابيون، وميليشياتهم العميلة وأزلام النظام أكثر من غيرهم. والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة إنما ترمي إلى قطع الإيرادات التي يستخدمها النظام الإيراني لتمويل الإرهاب في جميع أنحاء العالم، وزعزعة الاستقرار عبر العالم، وتمويل برنامجهِ النووي، وملء جيوب قاداتهِ الفاسدين.

إن هدف الولايات المتحدة هو ممارسة أقصى قدر من الضغط على النظام الإيراني إلى أن يغير سلوكه، ويعود إلى طاولة المفاوضات في أسرع وقت ممكن. وحملة الضغط القصوى التي شنتها الولايات المتحدة تستند إلى الضغط جدياً على هذا النظام اقتصادياً، وعزله دبلوماسياً، وردعه عسكرياً. لقد حرمت الولايات المتحدة النظام الإيراني من الأموال التي كان يستخدمها في تمويل الإرهاب، والسعي إلى الحصول على أسلحة نووية. لقد سبق وأن أشار الرئيس الإيراني، حسن روحاني، إلى أن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة كلفت إيران 200 مليار دولار من الإيرادات بالعملات الأجنبية والاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك 100 مليار دولار من عائدات النفط، ومبلغ مماثل من ائتمان الاستثمار الأجنبي. وتستهدف الولايات المتحدة مصادر إيرادات التصدير التي قد يستخدمها النظام الإيراني لتمويل ودعم برنامجه النووي، وتطوير صواريخه، وإرهابه، وشبكاته الإرهابية العملية، ونفوذه الإقليمي الخبيث. لقد أصدر الرئيس ترامب في كانون الثاني/يناير 2020 أمراً تنفيذياً يأذن بفرض عقوبات على أي شخص يعمل في قطاعات إضافية من الاقتصاد الإيراني، أو يتاجر معها أو يساعدها، بما في ذلك قطاعات البناء والتصنيع والمنسوجات والتعدين. لقد أوضحت الولايات المتحدة وحلفاؤها أن من واجب النظام الإيراني تغيير سلوكه والتصرف مثل بقية الشعوب، أو المخاطرة باستمرار عزله الدبلوماسية عن بقية العالم. ونرحب بالخطوة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لتفعيل آلية تسوية المنازعات لمواجهة عدم امتثال النظام الإيراني لخطة العمل الشاملة المشتركة. ونعتقد أن خطة العمل، كما أشرنا إلى ذلك مرات عديدة، صفقة معيبة انسحبت منها الولايات المتحدة لحرمان النظام الإيراني من الإيرادات التي يحتاجها لتمويل الإرهاب، والسعي إلى الحصول على أسلحة نووية.

وفي الأخير، أعطى الرئيس ترامب الأمر بالقضاء على الإرهابي قاسم سليمان، قائد فيلق القدس التابع لقوات حرس الثورة الإسلامية. لقد كان سليمان الإرهابي الرئيسي لدولة رائدة في مجال رعاية الإرهاب العالمي، ألا وهو النظام الإيراني. فسليمان كان مسؤولاً عن مقتل ما لا يقل عن 603 من أفراد القوات الأمريكية في العراق في الفترة من عام 2003 إلى عام 2011، وعن آلاف الوفيات الأخرى في جميع أنحاء المنطقة، فضلاً عن الهجوم الذي وقع في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 على سفارة الولايات المتحدة في بغداد. إن قتل قاسم سليمان أنقذ أرواح الأمريكيين وأرواح العديد من الأبرياء في المنطقة. وأيدي سليمان ملطخة بالدماء الأمريكية والإيرانية، لأنه كان أيضاً العقل المدبر للحملة الوحشية التي شنت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وأسفرت عن مقتل أكثر من 1 500 متظاهر إيراني كما أشرت إلى ذلك قبل قليل.

لقد أصبح العالم مكاناً أكثر أماناً وأفضل حالاً بكثير من دون سليمان وحملته الإرهابية. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير الولايات المتحدة على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لسفير إسبانيا.

السيد سانشيز دي ليران غارسيا-أوفيس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. على الرغم من أنني في جنيف منذ عدة أشهر، وأن العديد منكم عابرين في كثير من الأحيان، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي أشارك فيها رسمياً في مؤتمر نزع السلاح. فاسمح لي إذن بأن أهنئكم على تولي الرئاسة وأن أتمنى لكم كل النجاح. وأود أن أذكر على وجه الخصوص بأعمال التنسيق التي اضطلعتم بها مع الرؤساء الستة لدورة هذا العام، ومع مجموعة الرؤساء إضافة إلى آخر رئيس لدورة عام 2019، والرئيس الأول لدورة عام 2021.

وأود الإعراب عن شكري للأمانة على عملها، الذي كان أساسياً في مساعيها دائماً، وعن تقديري لجهودها الرامية إلى إتاحة الوثائق ومتابعة بياناتنا. وأنا تحت تصرفك للعمل لتحقيق أفضل النتائج. وأمل أن أتمكن من إضفاء بعض إبداع على عملنا حتى نتمكن من تجاوز الجمود الذي يعوق مناقشاتنا، ووضع برنامج عمل يمكننا من معالجة الجوانب الموضوعية للقضايا المطروحة.

تركز ولايتي سفيراً لبلدي على التفاوض على اتفاقات متعددة الأطراف لنزع السلاح، وليس الدخول في مناقشات لا نهاية لها عن أساليب العمل. وأؤيد البيانات التي أدلى بها الاتحاد الأوروبي في هذه القاعة اليوم، وأؤيد جميع البيانات التي يدلي بها في المستقبل. ولهذا السبب، أدعو تركيا إلى إعادة النظر في قرارها استبعاد قبرص من عملنا.

لقد سمعنا اليوم زميلاتنا وزملاءنا يتداولون كلمات طيبة، ويعربون عن نوايا حسنة. وعلى الرغم من صعوبة التفاؤل الآن بعد سنوات وسنوات من الإحباط والجمود، فإن حسن النية الذي أبداه الجميع، والمهنية التي انتهجها الرؤساء الستة لتحديد مواعيد مهامهم، ومواصالتنا التنسيق والتحلي بالانفتاح عند النظر في توقعاتنا توحى جميعها بإمكانية شق طريق أخرى.

وكما أشرت، فإن ولايتنا هي التفاوض في هذا المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. ومع ذلك، يبدو أننا نتفاوض هنا بشأن الخلافات والشكاوى والإجراءات ولا شيء آخر. وعلى الرغم من أننا نتحدث أحياناً عن مسائل موضوعية، إلا أننا نستصعب أن يكون لها تأثير على جهودنا الرامية إلى فتح آفاق جديدة في مجال نزع السلاح. يجب علينا العودة إلى ولايتنا. ويجب علينا أن نبرهن للعالم أن الوقت الذي نقضيه هنا مفيد. تنظيم عملنا مهم، لكنه حبيس مصالح أخرى منذ فترة طويلة. فمن الواجب علينا إذن تجاوز هذه المعضلة المتجذرة في مفاهيم مغلقة، وفتح أنفسنا على مزيد من الإبداع. وأي شيء يميزه النظام الداخلي يستحق النظر. وفي الوقت الراهن، يوجد على طاولة المفاوضات اقتراح قدمته هولندا في العام الماضي، ووفدنا يؤيده ويرى أنه جدير بالاهتمام. فمن شأن الأفكار الجديدة المطروحة اليوم مساعدتنا أيضاً على العمل بمزيد من المرونة.

ويتعين علينا أن نكون أكثر واقعية وانفتاحاً إن أردنا حقاً تحقيق أي شيء. ولا يمكننا بدء كل دورة في كل عام بالحديث عن الشيء نفسه، ونفشل بعدها في التوصل إلى أي اتفاق، إلا إذا كانت هذه هي نيتنا بالضبط؛ وسيكون هذا الأمر محرجاً لو كان كذلك. ثمة طلب يُقدّم مراراً وتكراراً - أي الشروع الآن في التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، المعروفة لدينا جميعاً بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. والحاضرات والحاضرون في هذه القاعة، باستجابتهم لما كان من أولوياتنا لسنوات، قد جمعوا عناصر تمكنا من التوصل إلى توافق للآراء بشأنها، وهي عناصر نعتقد جميعاً أنها مناسبة لمعاهدة نعتبرها ضرورية. فمن جميع النواحي - بما في ذلك تلك المتعلقة بنطاق هذه العناصر وتعريفها والتحقق منها - نَقَد الفريق التحضيري الرفيع المستوى قدراً كبيراً من العمل التقني ووَخَدَ في وثائق رسمية.

ويعتقد وفدي أنه ينبغي لنا الشروع في هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وما لم نتمكن من إحراز تقدم، وطالما واصلنا تعثرنا، فسيستعين علينا إعطاء الأولوية للخيارات الأخرى. بيد أن هذه الخيارات ليست بديلاً لمهمتنا الهامة جداً والمثيرة للكثير من السخرية، وهي التفاوض. ومثالاً على ذلك، أشير إلى المناقشات المتعلقة بالحد من المخاطر النووية، والتي تسمح لنا بالتقدم في العديد من المجالات، لكنها لا تعدو كونها علاجاً ملطفاً لإخفاقاتنا.

ومن المقرر أن يُعقد مؤتمر استعراض المعاهدة هذا العام، وهو مؤتمر بالغ الأهمية. وعلى سبيل الاستعجال، دعونا نجعل عملنا مثلاً للتفاؤل، ودعونا نخطو إلى الأمام، ودعونا نبرر وقتنا ووجودنا هنا بتحقيق نتائج. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير إسبانيا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفير الجمهورية العربية السورية.

السيد آلا (الجمهورية العربية السورية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به سفير كوبا باسم مجموعة الـ 21. وأود أن أبدأ بياني بتهنئتك سعادة السفير رشيد بلباقي على ترؤسك لمؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد لك دعمنا واستعدادنا الكامل للتعاون مع جهودك لإنجاح عمل المؤتمر.

إن توليك الرئاسة الأولى للمؤتمر يضع على عاتقك مسؤولية استثنائية في العمل من أجل بناء التوافق على برنامج عمل يحدد الطريق إلى الأمام خلال الدورة الحالية. لكن الإرث الكبير لبلدك الجزائر في مجال نزع السلاح ومهاراتك الشخصية تجعلنا على ثقة بأنك لن تألوا جهداً لتحقيق التوافق والنأي بالمؤتمر عن التسييس المفرط وعن الأجواء غير الدبلوماسية التي سادت مداولات المؤتمر خلال السنوات القليلة الماضية. لقد استمعنا باهتمام إلى المقترحات التي طرحت خلال الجلسة الافتتاحية والتي تركزت على اعتماد نهج جديد يتسم بالمرونة والواقعية لتمكين المؤتمر من الخروج من حالة الجمود والمراوحة. ونحن نتطلع لمناقشة خطة العمل التي تعتمز التقدم بها، لكننا نود التشديد على محورية مبدأ الشمول والتوازن في تنفيذ الولاية التفاوضية للمؤتمر. نحن ندرك أن المؤتمر لا يعمل في فراغ، وقد أوضحت تجربة السنوات الماضية أن فشل المؤتمر يعود لغياب الإرادة السياسية وللتسييس المفرط في ظل البيئة الأمنية الدولية السائدة وتعقيداتهما وليس لأي سبب آخر. أعيد: وليس لأي سبب آخر.

إن التحديات التي تواجه عالم اليوم وتساعد النزعة الأحادية لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، والاستهتار بقواعد القانون الدولي، تتطلب إعادة الاعتبار في هذا العام الذي يصادف الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، لدور الدبلوماسية متعددة الأطراف والالتزام باحترام المقاصد والمبادئ التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة. ومع تراجع الالتزامات التعاقدية ذات الصلة بمنع انتشار السلاح النووي وضبطه، ومع تصاعد مخاطر عسكرة الفضاء الخارجي وإطلاق سباق تسلح فيه، وتزايد مخاطر حصول المجموعات الإرهابية على أسلحة دمار شامل واستخدامها، فإن إعادة تفعيل مؤتمر نزع السلاح واستعادة دوره وولايته التفاوضية يكتسي أهمية استثنائية، باعتباره المنتدى التفاوضي الوحيد متعدد الأطراف المعني بنزع السلاح. وفي هذا السياق تعبر سوريا عن تأييدها لاعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن للمؤتمر بولاية تفاوضية تشمل البنود الأربعة الرئيسية والبنود الأخرى المدرجة على جدول الأعمال، وتحدد تأييدها لبدء التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على مشروع اتفاقية لمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي استناداً إلى النص المقترح من الاتحاد الروسي.

سيدي الرئيس، مع إدراكها للمؤشرات السلبية المواكبة، فإن الجمهورية العربية السورية تأمل بأن يوفر المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة منع الانتشار النووي، الذي يتصادف عقده مع الذكرى الخمسين لدخول المعاهدة حيز النفاذ، الفرصة لتحقيق توافق فعال وحقيقي للمضي قدماً في تنفيذ التعهدات والالتزامات التي حددتها الاتفاقية، لا سيما تطبيق المادة السادسة المتعلقة بنزع السلاح النووي. ذلك أن المخاطر التي تهدد البشرية جراء وجود وإمكانية استخدام الأسلحة النووية تستوجب التأكيد على الأولوية القصوى للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والتشديد على اقتران جهود تحقيق عدم الانتشار بجهود متزامنة لنزع السلاح النووي.

وتشدد سوريا على ضرورة أن يشكل التفاوض في إطار برنامج عمل شامل ومتوازن داخل مؤتمر نزع السلاح على نص قانوني ملزم دولياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية إسهاماً حقيقياً بنزع السلاح النووي. وبأن يكفل بطريقة قابلة للتحقق تدمير المخزون من المواد الانشطارية وعدم إنتاج مواد جديدة. وrehناً بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية فإن منح الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ضمانات أمنية فعالة وعالمية وغير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانوناً يعتبر أمراً ملحاً. وبالمثل، فإن الحفاظ على الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومنع عسكرته يحتل أولوية خاصة.

وانطلاقاً من القناعة بأن إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية يشكل خطوة إيجابية وإسهاماً فعالاً نحو تحقيق أهداف عدم الانتشار والنزع الكامل للسلاح النووي، شاركت بلادي، سوريا، بفعالية في مؤتمر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذي انعقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. وعبرت خلال المؤتمر عن استعدادها للعمل بجدية من أجل التوصل إلى معاهدة لإقامة المنطقة الخالية المذكورة، إلا أن غياب إسرائيل، الطرف الوحيد في المنطقة غير المنضم إلى اتفاقية عدم الانتشار النووي والرافض لوضع منشآتته النووية تحت نظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وغياب الولايات المتحدة، إحدى الدول الوديدة لاتفاقية عدم الانتشار النووي، قوض من الفرصة التي وفرها المؤتمر لتحقيق هدف المنطقة الخالية. وأثبت عدم مصداقية الادعاءات الأمريكية والإسرائيلية بشأن منع الانتشار النووي واستمرار التهرب من تنفيذ قرار الشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الاستعراض كجزء من صفقة التمديد النهائي لمعاهدة منع الانتشار النووي عام 1995. الأمر الذي من شأنه ترك آثاره السلبية على المؤتمر القادم لاستعراض المعاهدة.

ختاماً سيدي الرئيس، ومع إدراكنا للطبيعة المعقدة للقضايا التي تقع ضمن اختصاص مؤتمر نزع السلاح وللطيف الواسع من المواقف بشأنها في ظل الأوضاع الدولية الراهنة، فإن الجمهورية العربية السورية تتطلع لأن تشهد دورة العام الحالي انطلاقة في أعمال المؤتمر. وتعبّر عن قناعتها بأن قدرة المؤتمر على تحقيق تقدم باتجاه الخروج من حالة المراوحة والجمود ستعتمد إلى حد كبير على الاسترشاد بالنظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح وتجنب الإفراط في تسييس مداولات المؤتمر واحترام ولايته ودوره وجدول أعماله، وتتطلب كذلك وجود إرادة سياسية حقيقية تكفل إجراء مناقشات جادة للقضايا المدرجة على جدول الأعمال بعيداً عن الجدالات العقيمة من خارج ولايته وجدول أعماله. وشكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير الجمهورية العربية السورية على بيانه وعلى الكلمات

الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

(تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أغاتشيكوغلو (تركيا): شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. نعتقد أن معظم المندوبين في هذه الهيئة الموقرة يتذكرون الجلسة الافتتاحية لعام 2019 والإجراء الذي اتبعناه لقبول مشاركة الدول غير الأعضاء. ففي تلك الجلسة، سجلت تركيا موقفها إزاء هذه العملية، لا سيما الخروج الواضح لمؤتمر نزع السلاح عن ممارسته المشتركة الراسخة فيما يتعلق بالموافقة على مشاركة الدول المراقبة، واحتفظت بحقوقها في القضايا اللاحقة. ويرد هذا الموقف على النحو الواجب في الوثيقة CD/PV.1475.

لن أتطرق إلى تفاصيل موقف تركيا فيما يتعلق بمسألة قبرص، وهو موقف واضح ومبدئي ووارد على النحو الواجب في الوثيقتين CD/1438 و CD/1738. ومع ذلك، أود التشديد على أنه من المستغرب أن نرى مداخلات بشأن هذه المسألة اليوم من وفود التزمت الصمت في حالة مماثلة في العام الماضي عندما طلبت فلسطين المشاركة بوصفها دولة مراقبة، لكن بعض الوفود عارضت ذلك. أكتفي بهذا القدر، سيدي الرئيس. وتركيا مستعدة بكل سرور لتقديم مزيد من المعلومات إلى الوفود المهتمة. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سفير تركيا على بيانه. وأُعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو يونغ - تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. اسمحوا لي أن أرد بسرعة على الملاحظات التي أبدتها ممثل الولايات المتحدة. منذ اعتماد البيان المشترك قبل عامين، لم تشهد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير الخيانة من جانب الولايات المتحدة، التي لم ترد بالمثل على خطواتنا الأولية، ولم تُبد أي استعداد للوفاء بالتزامها، بل زادت من ضغوطها وعقوباتها، وبناء هياكلها العسكرية. ومن ثم، فإن الولايات المتحدة خدعتنا، ووقعنا في شرك الحوار معها لأكثر من عام ونصف.

ولهذا السبب، لا نرى ضرورة للعودة إلى محادثات يطالب فيها أحد الطرفين بأمور أحادية من الطرف الآخر. ولا نتوقع أن ترفع الولايات المتحدة عقوباتها، ولا نعلق آمالنا على ما يسمى بالمستقبل المشرق بمساعدة الولايات المتحدة؛ فنحن نعرف جيداً الطريق الذي يجب سلكه. وشكراً، سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأُعطي الكلمة الآن لسفير جمهورية إيران الإسلامية.

السيد باغائي هامانه (جمهورية إيران الإسلامية): شكراً سيدي الرئيس. أعلم أن الأمر لا يستحق حقاً تبديد وقت هذه الهيئة الموقرة للرد على بعض الادعاءات التي كررها ممثل الولايات المتحدة. فلا جديد في هذه الادعاءات السخيفة والأكاذيب المثيرة للشفقة. ومع ذلك، نحن على ثقة من أن هذا الخطاب السادي لن يعيد المصادقية إلى إدارة تشتهر بالأكاذيب، والتنمر، والتدابير القسرية اللاإنسانية ضد بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم الأربعة.

زميلاتي العزيزات، زملائي الأعزاء، إنه لأمر جدير بالاهتمام أن يعلن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية هنا، بصوت عال وواضح، أن بلده أمر باغتيال غير مشروع لمسؤول عسكري لبلد آخر. لقد كانت الأنشطة السرية، والاعتقالات السرية، وعمليات التخريب والانقلابات جزءاً من سلوك الولايات المتحدة طوال القرن الماضي. ففي عام 1953، كانت إيران ضحية لهذه الانقلابات عندما جرى الانقلاب على حكومتنا الوطنية. لكن التصرف على العلن والافتخار بقتل مسؤول دولة ذات سيادة أمرٌ غير مسبوق على ما اعتقد.

عندما يتحدث ممثلو الولايات المتحدة عن الشعب الإيراني، يتحدثني أتساءل عن سبب تجاهلهم للملايين الإيرانيين الذين تدفقوا إلى الشوارع لإحياء ذكرى شخص يُنعت بالإرهاب. لقد أشاد الشعب الإيراني بالشهيد الجنرال سليمان ورفاقه في ثاني أكبر موكب جنائزي في تاريخ إيران. ويعلم الجميع الآن أن الجنرال سليمان وزملاءه ربما كانوا على خطأ عندما فككوا عهد الإرهاب الذي فرضته داعش، الحيوان الذي أنشأته الولايات المتحدة. هذه ليست كلماتي، بل هي كلمات رئيس الولايات المتحدة عندما اتهم الإدارات السابقة بإنشاء داعش في منطقتنا. وإذا كان الأمر كذلك، فإنني أرى أن بإمكان الجنرال سليمان وإيران الافتخار بمساعدة الشعبين العراقي والسوري وغيرهما من شعوب المنطقة على التخلص من آفة داعش وغيرها من الإرهابيين المتشددين.

سيدي الرئيس، زميلات العزيزات، زملاء الأعزاء، لقد أظهر شعبنا أن الشهيد قاسم سليمان سيظل بطلاً. نعم، لقد قتلتم بطلاً، لكنكم منحنموننا أسطورة ستبقى مصدر إلهام وتطلع للمقاومة، والصمود ومحاربة الظلم. إننا لا نستغرب أن تواصل الولايات المتحدة في وصفه بالإرهابي. فهذا الأمر يُسمى إدماء الجرح أو زيادة الطين بلة، وهو ما يفعله المختلون عقلياً. لن ينسى الشعب الإيراني الفعل الإجرامي ولا الإهانة التي لحقت ببطله.

ومرة أخرى، يفتخر ممثل الولايات المتحدة بحملة الضغط القصوى، التي يقول إن هدفها إجبار إيران على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. لكن مع من تكون طاولة المفاوضات هذه؟ لقد سبق أن تفاوضنا لفترة طويلة وتوصلنا إلى اتفاق شامل، وهو خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أقرها مجلس الأمن بتوافق الآراء. والآن لكم أن تشهدوا مصير تلك الصفقة. فهل تعتقدون أن إيران ستصرف بسداجة إلى حد تكرار الخطأ نفسه؟ الغرض من حملة الضغط القصوى ليس إزعاج حكومة إيران اقتصادياً؛ حملة الضغط هذه إرهاب اقتصادي، حرب اقتصادية ترمي عن قصد إلى تجويع الشعب الإيراني وقتل أطفاله الأبرياء الذين يحتاجون إلى الدواء والرعاية الطبية. وشكراً لكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية وأعطي الكلمة الآن لسفير الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية): شكراً سيدي الرئيس، وأعتذر لأخذي الكلمة مرة أخرى. سليمان كان إرهابياً بكل وضوح وبساطة. وللممثل الإيراني أن يقدمه بأي حلة أخرى يشاء. والحقيقة هي أن أيادي سليمان كانت ملطخة بالدماء، وكان من الواجب محاسبته. وبذلك، تكون الولايات المتحدة قد عادت الآن إلى سياسة الردع في المنطقة. لقد أبدت حكومة بلدي على مر السنين قدراً كبيراً من ضبط النفس فيما يتعلق بالهجمات على الأمريكيين في الشرق الأوسط. وآمل أن تكون إيران قد استوعبت رسالتنا. والأيام بيننا. شكراً سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): هل ثمة وفد آخر يود أخذ الكلمة؟ لا يبدو أن الحال كذلك. لا يوجد متكلمون مسجلون في القائمة التي بحوزتي.

وقبل أن أختتم، أود أن أشاطركم، بالنيابة عن الرؤساء الستة لدورة عام 2020، وثيقة عن أعمال مؤتمر نزع السلاح معنونة "معلومات أساسية"، ستُعمم أو تُرسل بالبريد الإلكتروني إليكم قريباً جداً. لن نعقد أي جلسات عامة أخرى هذا الأسبوع، وإنما سنكرس الوقت الذي تبقى لنا للتشاور مع البلدان الأعضاء والمجموعات الإقليمية. لقد تقرر عقد الجلسة العامة المقبلة يوم الثلاثاء 28 كانون الثاني/يناير، الساعة 10/00. وستصلكم الدعوة من الأمانة بالبريد الإلكتروني للمشاركة فيها. وبهذا، نكون قد اختتمنا أعمالنا لهذه الظهيرة. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة 17/05.